



Andrew F. March.- *The Caliphate of Man: Popular Sovereignty in Modern Islamic Thought* (London, England: The Belknap Press of Harvard University Press, Cambridge, Massachusetts, 2019), 328 p.

أندرو ف. مارش.- خلافة الإنسان: السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الحديث (لندن، بريطانيا ومنشورات بلكناب التابعة لجامعة هارفارد بالولايات المتحدة، 2019)، 328 ص.

تمخض عن أحداث ما بات معروفا بـ "الربيع العربي" ووقائعه منذ 2011 وصول ما بات ينعث أيضا

بالإسلاميين للسلطة، مما أثار اهتمام الباحثين من تخصصات مختلفة ومناطق متباينة بغية استكناه أسبابه ونتائجه، والاهتمام أكثر من أي وقت مضى بخوض غمار البحث في الأصول النظرية للفكر الإسلامي. ولفهم طبيعة الصراع الفكري بين التوجه الإسلامي والعلماني وبين مبادئ الديمقراطية الغربية وتطبيقاتها في الدول الإسلامية، طفا على السطح نقاش قديم-جديد يتعلق بالفكر السياسي الإسلامي ومدى تطابقه مع مبادئ الديمقراطية، فضلا عن إعادة طرح مسألة الشرعية والمشروعية هل هي المستمدة من الشريعة الإسلامية أم من صناديق الاقتراع وكذا قضية الدولة المدنية.

ويندرج الكتاب الذي نعرض له في هذه الورقة في أهم مضامينه ضمن هذا السياق، إذ ينطلق من وقائع راهنة لمناقشة قضية تدرج ضمن هذا التوجه وطرح إشكالية مدى ملائمة الشريعة الإسلامية للديموقراطية. صدر سنة 2019 عن منشورات جامعة هارفارد الأمريكية للباحث أندرو ف. مارش، أستاذ العلوم السياسية بجامعة ماساتشوستس، وتتركز أبحاثه واهتماماته العلمية حول الفلسفة السياسية والشريعة والفكر السياسي والدين وارتباطها بالنظريات السياسية.

تنوزع محاور الكتاب الصادر تحت عنوان: خلافة الإنسان: السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الحديث، على أكثر من 300 صفحة تضمنت تقديما تلتها سبعة محاور، كما ذيل المؤلف كتابه بكلمة شكر إشار فيها إلى شروعه في جمع مادة كتابه منذ 2012 والمنطقة العربية تعيش على وقع الربيع العربي وتداعياته في تونس ومصر، إذ ساد النقاش حيتذ حول إشكالية وضع أسس دولة حديثة غير استبدادية، وهي فترة اتسمت بقلّة الإصدارات،

ولهذا استفاد الكاتب من ورشات النقاش والحوارات التي أجراها مع مجموعة من الباحثين في معاهد وجامعات مختلفة. وتبعاً لذلك، بدا له واضحاً أن الأنظمة الجديدة لن تكون تعددية ودستورية بل أنظمة مستوحاة من نظريات الديمقراطية الإسلامية.

يجلج الدارس عبر فصول كتابه مسألة السيادة في الفكر الإسلامي السياسي الكلاسيكي وكيفية تطور نظرية سيادة الشعب حين بشرت الثورات بتجديد مستقبل الديمقراطية في المنطقة العربية. إذ ركز منظرو الإسلام السياسي على مبدأ مفاده أن سلطة الله على الأرض تشمل الأمة بأكملها. ولهذا اختار الباحث العودة إلى استكناه أصول هذه النظرية التي وصفها بالطوباوية عند المودودي وسيد قطب وناقش نظرية عقيدة خلافة الإنسان في الأرض. ويجادل بأن عقيدة الخلافة الإنسانية العالمية تدعم نظرية ديمقراطية إسلامية يتمتع فيها الشعب بالسلطة على الحكومة والزعماء الدينيين، ولكن هل هذا النظام المثالي مصمم للبقاء والاستمرار كنظرية؟

استهل العمل باعتبار أن الاحتجاجات الشعبية التي عاشتها مصر سنة 2011، أدت إلى سقوط الرئيس المصري حسني مبارك، وتسببت في ظهور الإسلاميين مرة ثانية وعلنية على مسرح الأحداث، ومن بينهم يوسف القرضاوي المنفي منذ عام 1961، وهو الشخصية الفكرية الأكثر شهرة المرتبطة بالحركة الإسلامية حسب المؤلف.

ويناقش أندروف. مارش أن سيادة الشعب تعكس حدوث ثورة في الفكر الإسلامي المعاصر، وأنها ليست موقفاً ديموغوجياً معتمداً على براغماتية سياسية ومتبنياً بشكل فائق لغة الديمقراطية. وتتألف أيضاً من إعادة صياغة الفلسفة السياسية الإسلامية، والمتمركزة بشكل خاص على موقف لاهوتي يتعلق بمكانة الإنسان كخليفة الله على الأرض. وشكلت الثورات العربية في عام 2011 فرصة لاختبار الحركة الإسلامية في تدبيرها للشأن العام، وخلقت الحدث التاريخي الذي أوصل هذه الفكرة إلى عالم المثالي. لكن يتساءل الكاتب عن ما معنى المثالي، وما هي الشروط النظرية لتحقيق ذلك؟ إذا كان الأمر مسألة تاريخية فكرية، ألا يترك هذا للإسلاميين نوعاً من الأزمات الفكرية والإرث الثقيل، وهم يسعون إلى وضع نهج مميز للحياة السياسية التي يجب على الإسلام أن يؤسس له؟

للإجابة عن هذه التساؤلات حلل الكاتب حضور الخطاب الديني في الثورات العربية، كالتأكيد على التضحية وأشكال التضامن مثل ما حدث في ميدان التحرير عندما تحول المسلمون والمسيحيون إلى جدران واقية أثناء الصلوات. ومن جهة أخرى، وظفت

الجهات الحكومية الخطاب الديني لإدانة المتظاهرين أو اقتراح حلول للمشكل، مثل استصدار وثيقة الأزهر من أجل مستقبل مصر سنة 2011 والتي اقترحت بعض المبادئ التوجيهية لتحقيق الانتقال الديمقراطي. والواضح، هو توظيف خطاب ديني جديد سعى إلى اضافة شرعية دينية على المظاهرات مثل تصريحات أحمد الريسوني الذي كتب حول "فقه الثورة"، والباحث السعودي سلمان العودة.

ورفعت الاحتجاجات شعارات إيديولوجية علمانية، متحمسة لسيادة الشعب، وأبرزها شعار "الشعب يريد إسقاط النظام"، كما طالب المحتجون بـ "الخبز والحرية والعدالة الاجتماعية". كما نادى بإحداث تغييرات سياسية واجتماعية تضمن تحقيق الديمقراطية والعدالة الاجتماعية. ولهذا شهدت فترات ما بعد 2011 سطوع فكرة وضع دستور جديد. ويشير الكاتب إلى أن هذه اللحظات لم تكن ثورية جذرية، إذ لم تحدث تغييرات عميقة في تمثيلية البرلمان، إذ استمر جهاز الدولة كما بات معهودا متحكما بقوة في زمام الأمور.

وأناحت تلك الفترة مناسبة لإعادة طرح السؤال المتعلق بمعنى أن يُحكم مجتمع مسلم بطريقة شرعية وإجبار الأحزاب الإسلامية لسط رؤيتها ونظريتها حول السيادة والسلطة في المجال العام. والمشكل كما يوضح الباحث هو طول اللحظة التأسيسية دون أن يستولي كيان واحد على السلطة، فظلت فكرة "الدولة المدنية" كما يتحدث عنها الإسلاميون وغيرهم بحاجة إلى توفير محتوى ديني وسياسي ملموس. وبهذا المعنى، بشر الربيع العربي بإعادة السياسة إلى الإسلام السياسي، والفكر السياسي الإسلامي مرة جديدة إلى التاريخ.

وفي واقع الأمر، أيدت الأحزاب ذات التوجه الإسلامي خلال حملاتها الانتخابية وفي بياناتها الحزبية مقولة "الشعب هو مصدر السلطة السياسية". ويتعلق الأمر بفكرة صاغها رواد الفكر الإسلامي خلال القرن التاسع عشر وما تلاه، عبر الحديث عن نظريات الحكم الشرعي والديساتير المثالية التي لم تكن مجرد التزامات ديمقراطية، بل نوعا من السيادة الإلهية والشعبية المزدوجة.

وبالمقابل شجب المتطرفون الانتخابات التي جرت تحت رقابة الدستور الجديد بأنها "تضع السيادة في أيدي الشعب وليس بيد الله"، على أساس اعتبار "مبادئ الشريعة الإسلامية المصدر الرئيسي للتشريع". وتردد الحديث عن شعار "الإسلام هو الحل"،

واعتبرت السيادة الإلهية المصدر الوحيد للشرعية والصوت الحقيقي للسيادة الشعبية. وتحدث الضرورات الإلهية والشعبية، الشيوقراطية والديموقراطية، بأصوات مختلفة إذ السيادة الإلهية هي لغة التعالي والتغيير.

وبناء عليه، يشير الكتاب إلى أن العناصر الإلهية والشعبية في النظرية الديمقراطية الإسلامية مستمدة من نفس الالتزامات والمواد، إذ الأمر الإلهي ليس مجرد قيد مفروض على حرية الإنسان، والحرية الإنسانية ليست دليلاً على غياب الأمر الإلهي. وبدلاً من ذلك، فإن أساس النظرية الديمقراطية الإسلامية هو نفسه أساس النظرية الشيوقراطية الإسلامية. بمعنى أن الله هو الوكيل والممثل الرئيسي، والاستجابة الأولى للإنسان تظل استجابة سلبية وطوعية. لكن قوة الله التي تُكرّم البشر كخليفة له هي أنه لم يعين أحداً بينه وبين الإنسان، لا ملوك ولا كهنة ولا علماء.

ويطرح الكتاب أسئلة تخص صلاحيات السيادة التي يتمتع بها الشعب؛ فهل هي ذات سيادة كاملة أم أنها مقيدة؟ وما الآثار المترتبة عن المفاهيم التقليدية للقانون الإلهي؟ أي نوع من الناس يتصور أنه صاحب سيادة؟ ما شروط المطالبة بهذه السلطة؟ وكيف يتأتى تمثيل هذه السيادة وسنّها؟ هذه نماذج لجملة أسئلة تناولها الكتاب على امتداده فصوله.

ويعالج صاحب الكتاب مفهوم سيادة الشعب في الفكر الإسلامي الحديث، بالتركيز على الفكر السني، مع عرض بعض المقارنات العرضية أو الإشارات عن الفكر الشيعي. وهذا فضلاً عن تركيزه على بعض اللحظات الفكرية المهمة في التقاليد الحديثة للإسلام السياسي؛ وتبعاً لذلك، فقد تناول التاريخ الفكري والنقدي للفعل السياسي الإسلامي. وبمعنى آخر، فقد اهتم بتحليل أصول الحكم وبناء دولة مدنية انطلاقاً من كتابات مفكرين عرب. وحتى يحافظ على التماسك الداخلي لأطروحاته، رجع الباحث إلى الكتابات المؤسسة لنظريات الحكم في الدول الإسلامية وعلاقتها بالديموقراطية الغربية، وتتبع كيفية تطور تلك النظريات وفقاً لمراحل مفصلية، ليخلص إلى تأثير ذلك على الواقع السياسي المعاصر عبر تفسير انعكاسات الربيع العربي على الإسلام السياسي بشقيه الراديكالي أو المعتدل.

وحاول المؤلف وفقاً لذلك، الإلمام بالسياق السياسي والتاريخي والمؤسسي الذي تطور فيه الفكر السياسي الإسلامي، حيث وضع ما يمكن نعتة باللاهوت السياسي

الإسلامي في سياق التجارب السياسية للحركات الإسلامية والتطورات الدستورية والقانونية للدول التي عاشت تجربة الربيع العربي. وينطلق الباحث من قراءات لآراء عدد من المفكرين المتخصصين، وسعى إلى تقديم توليفة من النظرية الدستورية الإسلامية المعاصرة التي توفر فيها مذهب الخلافة الإنسانية والمعتقدات السياسية العميقة والأساس اللاهوتي، فربطها بفترة الخلافة العثمانية وأوضح كيف أثرت على الممارسة السياسية وعلى النظرية الدستورية بإصدارها لمجموعة من القوانين القضائية والتجارية، التي اعتبرت تحديثاً لبنية الدولة. كما انبجحت أفكار رشيد رضا وعلي عبد الرزاق وعبد الرزاق السنهوري حول الخلافة ومدى توافقها مع الحكومة وسيادة القانون، وأيضا تنازع السلط بين السلطة التنفيذية، وممثلي الشعب، وممثلي الشريعة الإلهية.

وحتى عندما انهارت الإمبراطورية العثمانية وتشكلت الدول القومية، ظل النقاش حول سيادة الشعب حاضرا في الخطابات الإسلامية إلى جانب فكرة السيادة الوطنية، من خلال الكتابات التي حللت فكرة علي عبد الرزاق، وأعمال رواد النهضة مثل الطهطاوي وابن أبي الضياف وخير الدين والكواكبي الذي أيد فكرة السلطة الشعبية باعتبارها ضمانة وحيدة لمناهضة الاستبداد. وكان ذلك مثالا للفكر الديموقراطي الإسلامي.

وظهر اتجاه آخر أكثر تشددا في الحركة الإسلامية السنية منتصف القرن العشرين قاده أبو الأعلى المودودي وتأثر به السيد قطب بعد إعلانه سيادة الله الحصرية على العالم والتشريع البشري، وهي فكرة الحاكمية التي أصبحت معيارا لتقنين الشرعية في جميع الإجراءات السياسية والتشريعية والأخلاقية.

وظهور السيد قطب، أفكار المودودي، ومنها اعتبار القانون الإلهي الطريق الأمثل إلى السعادة الاجتماعية الجماعية ولتحقيق التحرر، لإيماننا منه بأن الشريعة الإلهية تراعي الفطرة الإنسانية. وهذا مما يبرز سيادة القانون الإلهي، إلا أنه يرتبط أيضا بإدماج السيادة الشعبية في الفكر الإسلامي الراديكالي. إذ تم التركيز على أن المسلمين يمكنهم أن يكونوا أحراراً ويحكمون في ظل الشرع. ولهذا تبنت الجماعات الإسلامية الراديكالية أفكار سيد قطب وجعلتها أحد المبادئ الأساسية التي لا يحيد عنها في مشروع الدولة الإسلامية.

ويستند الكاتب لتدعيم أطروحاته إلى مجموعة من الأدبيات الفكرية الإسلامية والغربية حول النظرية الدستورية الإسلامية. ويركز على تجربة رشيد الغنوشي باعتباره نموذجا لمنظري تناغم الإسلام والديمقراطية، وأحد السياسيين المعاصرين لعالم ما بعد 2011، والذي حاول الجمع بين الشريعة والسياسة وبين الديموقراطية والإسلام. فتجربة

الغنوشي وحزبه ذو التوجه الإسلامي في احتضان مصطلح الديمقراطية الإسلامية، بناء على "عقد الاستخلاف"، و"الصحيفة" و"الأمة" و"الشورى" تُظهر فكرته، وحدود النظرية السياسية الإسلامية والديمقراطية، وكذا حدود السيادة كمشكلة تنظيمية للإسلام والسياسة. لكن يتساءل الباحث، هل سقط الغنوشي في ازدواجية الخطاب؟

أبرزت الكتابات التي اعتمد عليها الباحث مدى حضور فكرة تطوير ممارسة السيادة والحكم، وتكوين المجتمعات الإسلامية وتطورها، كما أن مسألة السيادة الإلهية مقابل الشعبية لا تتم إلا بقدر ما تمهم المسلمون المنخرطين سياسياً. ولهذا يقيم الكاتب مقارنة بين الثورتين التونسية والمصرية ويرصد مآل الأحزاب ذات التوجه الإسلامي في البلدين.

ويشير الكاتب إلى أن الحركات الإسلامية في الوطن العربي لم تكن كلها على قلب رجل واحد، بل هناك اختلاف في التصورات والأحكام والمواقف منها المعتدل والراديكالي، ومنها من التف حول شخصية كاريزمية مثل جماعة العدل والإحسان بالمغرب.

إن أحد النقاشات التي أثرت بين السياسيين هي ما يسمى "فرضية الشمول والاعتدال"، ومفادها "أن الجماعات السياسية والأفراد قد يميلون أكثر إلى الاعتدال نتيجة إدماجهم في العمليات السياسية التعددية"، وتشمل دراسات الحالة الرئيسية لهذا النقاش اليمن والأردن والمغرب ومصر وباكستان وتركيا، وهي بلدان عرفت إجراء انتخابات ديمقراطية محدودة تنافست فيها الأحزاب الإسلامية منذ سنوات.

وعليه، تبقى نظرية خلافة الإنسان محورية في هذا الكتاب، إذ يسعى صاحبه إلى ترسيخ مفهوم السيادة الشعبية وفق شروط نظام متساوٍ إسلامي وديمقراطي. وإذا كان هذا النظام، في النهاية، مجرد نموذج مثالي، فعندئذ يصبح السؤال هو ما إذا كانت العقبات التي تحول دون تحقيق ذلك دائمة ولا يمكن التغلب عليها؟ أو ما إذا كانت الوسائل المطلوبة للتغلب على تلك العقبات بطريقة ما تبطل الادعاءات المهمة والالتزام بالنظرية؟ يتساءل الكاتب.

ومن المعلوم أن الربيع العربي بشر في وقت من الأوقات بموجة الديمقراطية في تونس وليبيا ومصر وسوريا والبحرين واليمن، إلا أنها سرعان ما عرفت انتكاسة جلية من خلال حدثين دالين، الأول: عندما قامت القوات المسلحة المصرية بقيادة

عبد الفتاح السيسي بالانقلاب على الرئيس المنتخب ديمقراطياً، محمد مرسي، وتعليق العمل بالدستور المصادق عليه ديمقراطياً. بينما يتمثل الحدث الثاني في قيام ما صار معروفاً بعبارة: "الدولة الإسلامية في العراق وسوريا"، والإعلان عن عودة الخلافة الإسلامية العالمية، بقيادة أبي بكر البغدادي. وبالنظر إلى العنف الوحشي المتضمن في هذين الشكلين المختلفين للثورة المضادة، فإنهما يمثلان أيضاً أفكاراً دينية بديلة للسلطة والشريعة والطاعة. واستأثرت أخبار "الدولة الإسلامية"، باهتمام وسائل الإعلام والجمهور ليس فقط جراء بثها للعنف الذي مارسته ولكن أيضاً لمحاولتها الاستيلاء على خطاب السيادة في الإسلام. لكن ظاهرة ما سمي بداعش صارت تُقدم نفسها كبديل أيديولوجي للخطاب الديمقراطي الإسلامي المناهض للديمقراطية والمعايير للإسلاميين. وهذا ما يدفع إلى إعادة النظر في مستقبل الفكر السياسي الإسلامي، بمعنى عميق، والبحث فيها بعد السيادة.

ويحاول الفكر السياسي الإسلامي المعاصر إعادة توظيف المفاهيم القانونية الإسلامية الكلاسيكية في سياق حديث، فهل يمكن بناء نظام سياسي اعتماداً على نظرية القانون الإلهي فقط أم على قانون العقد الاجتماعي وعالمية حقوق الإنسان؟ قد يكون صحيحاً أنه "بالنسبة للغالبية العظمى من المسلمين اليوم، تظل الشريعة مصدرًا للسلطة الدينية والأخلاقية." لكنهم يختلفون بشكل جذري حول ما ينطوي عليه ذلك، ومن يملك في قبضته صلاحيات التحدث باسم الشريعة. وبالنسبة للكثيرين، بما في ذلك وائل حلاق، فإن هذه التعددية في حد ذاتها مأساة يجب على المسلمين مواجهتها.

وخلص الباحث إلى أن المنظرين السياسيين الإسلاميين عملوا على إضفاء الطابع الديمقراطي على النظرية الدستورية الإسلامية من خلال التأكيد على الأسس التوافقية والتعاقدية للحكومة، والحجج باعتبارها ترقى إلى شكل من أشكال السيادة الشعبية والمشاركة في التشريعات. ولكن ليس هناك مصالحة بين هذه الأفكار وفكرة السيادة الإلهية الملزمة لكل مسلم. ولا يمكن تجاوز هذا الإشكال في نظر الكاتب إلا بقبول حقيقة التعددية الأخلاقية المعقولة. فمن الممكن أن يكون الأفق الأهم للفكر السياسي الإسلامي اليوم هو ما بعد الدولة وحتى ما بعد السيادة، ولكن ذلك يتطلب جيلاً جديداً من المفكرين حسب الباحث.

محمد مزيان

جامعة ابن طفيل القنيطرة